

Distr.: General
9 January 2013
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

تونغا

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس في محتواها ما يعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات | | |
|--------|---------|-------|--|
| ٣ | ٢-١ | | أولاً - مقدمة |
| ٣ | ٧-٣ | | ثانياً - منهجية وعملية إعداد التقرير الثاني |
| ٣ | ٤-٣ | | ألف - منهجية إعداد التقرير |
| ٣ | ٧-٥ | | باء - عملية إعداد التقرير |
| | | | ثالثاً - الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل الأول. |
| ٤ | ١٥١-٨ | | للحالة في مملكة تونغا |
| ٤ | ٢٩-٨ | | ألف - تحقيق الديمقراطية والإصلاحات القانونية |
| ٨ | ٦٢-٣٠ | | باء - قضايا حقوق الإنسان المواضيعية |
| ١٣ | ٦٨-٦٣ | | جيم - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان |
| ١٤ | ١٠٩-٦٩ | | دال - المساواة بين الجنسين |
| ٢١ | ١٣٣-١١٠ | | هاء - تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعليم والوعي العام |
| | | | واو - المصادقة على المعاهدات وتقديم التقارير بموجب المعاهدات والعمل مع |
| ٢٦ | ١٥١-١٣٤ | | آليات حقوق الإنسان بشكل عام |

أولاً - مقدمة

١- استعرض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل) التقرير الوطني الأولي لمملكة تونغا في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨^(١). وخلال جلسة التحاور أمام الفريق العامل، تلقت تونغا ٤٢ توصية. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمد الفريق العامل تقريره عن الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة في تونغا^(٢). وفي ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، اعتمد مجلس حقوق الإنسان نتائج تقرير الفريق العامل عن الاستعراض الدوري الشامل للحالة في تونغا، التي تضمنت ٣١ توصية لتونغا^(٣).

٢- ومنذ اعتماد نتائج الاستعراض الدوري الشامل للحالة في تونغا، عملت هذه الأخيرة على تنفيذ التوصيات التي قبلتها، والتزامتها من خلال جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوكالات الحكومية والمؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً - منهجية وعملية إعداد التقرير الثاني

ألف - منهجية إعداد التقرير

٣- في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أقر ديوان جلالته إنشاء الفريق العامل الحكومي المعني بالاستعراض الدوري الشامل من أجل التشاور بشأن تقرير تونغا الوطني الثاني للاستعراض الدوري الشامل وكتابته وتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وكان الفريق العامل مكوناً من مكتب رئيس الوزراء في الرئاسة، ووزارة الخارجية في نيابة الرئيس، ومكتب النائب العام^(٤).

٤- وحددت الحكومة أيضاً وكالات الدعم الحكومية من الهيئات التالية: وزارة العدل؛ ووزارة التعليم وشؤون المرأة والثقافة؛ ووزارة الأراضي والبيئة وتغير المناخ والموارد الطبيعية؛ ودوائر الدفاع في تونغا؛ ووزارة الشرطة؛ وإدارة السجون؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة التعليم والتدريب؛ ووزارة الداخلية. وأهابت الحكومة أيضاً بالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أن تساعد عند الإمكان.

باء - عملية إعداد التقرير

٥- عُقدت في تونغا في شباط/فبراير ٢٠١٢ حلقة عمل دامت أربعة أيام لتقديم المشورة التقنية بشأن إعداد التقرير الوطني الثاني لتونغا. وشارك في تيسير حلقة العمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وفريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، بدعم مالي من مملكة هولندا.

- ٦- ووفرت حلقة العمل هذه فرصة لأصحاب المصلحة في الاستعراض الدوري الشامل ليفكروا في عملية الاستعراض الدوري الشامل ومناقشة التحديات الرئيسية والإنجازات الماضية والتقدم المحرز^(٥). وأنشأت حلقة العمل هذه أيضاً إطاراً هيكلياً لتحديد مهام أصحاب المصلحة وتوزيعها عليهم من أجل تقديم معلومات ذات صلة إلى الفريق العامل الحكومي المعني بالاستعراض الدوري الشامل لإعداد هذا التقرير.
- ٧- وعرض هذا التقرير على الحكومة، التي وافقت بعد ذلك على تقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان.

ثالثاً- الإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المقدمة في الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة في مملكة تونغا

ألف- تحقيق الديمقراطية والإصلاحات القانونية

١- مواصلة عملية تحقيق الديمقراطية وتسريع وتيرتها^(٦)

٨- في عام ٢٠١٠، نفذت تونغا أعمق إصلاح دستوري وسياسي في تاريخها الممتد على مدى ١٣٧ عاماً من حكومة ويستمينستر العصرية. وكان الملك الراحل، جلالة الملك جورج توبو الخامس، الذي فارق الحياة قبل الأوان في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢، هو القوة الرئيسية وراء تنفيذ الإصلاحات، عندما أعلن أنه سينقل كل سلطاته التنفيذية تقريباً من الملك إلى حكومة منتخبة، ومشاركته المستمرة في تقديم آراء جلالته في جوانب محددة من الإصلاحات.

٩- وكما ورد في التقرير الوطني الأول، أعرب أول مرة عن عملية الإصلاح الدستوري والسياسي في عام ٢٠٠٤. وكان ذلك عندما أعلن رئيس الوزراء آنذاك، صاحب السمو الملكي الأمير "أولوكالالا لافاكا آتا، وهو الملك الحالي، صاحب الجلالة الملك توبو السادس، قبول والده، صاحب الجلالة الملك الراحل تاوفا أهاو توبو الرابع، توصية رئيس الوزراء بتعيين ممثلين منتخبين من الجمعية التشريعية كوزراء في الحكومة. وقبل ذلك، كان الملك يعين الوزراء في مناصبهم حسب رغبته، ولكن الوزراء لم يكونوا منتخبين.

١٠- وتمثل أحد الأحداث الهامة الأخرى التي تلت في إنشاء لجنة يقرها الملك معنية بالإصلاح السياسي في عام ٢٠٠٥، وتعيين أول شخص من غير النبلاء ليكون رئيس وزراء في عام ٢٠٠٦، وإنشاء لجنة برلمانية ثلاثية الأطراف لتجري مشاورات عامة واسعة النطاق من أجل تحديد الإصلاحات الدستورية والسياسية المناسبة لتونغا.

١١- واختتم التقرير الوطني الأول لتونغا بالانتخابات الوطنية الأخيرة التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، والتي كانت آخر انتخابات وطنية ضمن الإطار الدستوري والسياسي القديم.

١٢- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، سنت السلطة التشريعية قانون اللجنة الدستورية والانتخابية لعام ٢٠٠٨ الذي أنشأ لجنة دستورية وانتخابية مستقلة مكونة من خمسة أعضاء^(٧). ونص القانون على أن ترشح الحكومة الرئيس؛ ويرشح ممثلو النبلاء أحد أعضاء اللجنة؛ ويرشح ممثلو الشعب عضواً آخر في اللجنة؛ وترشح لجنة الخدمات القضائية التي كانت قائمة آنذاك عضوين في اللجنة، ويعين المجلس الملكي الخاص جميع أعضاء اللجنة^(٨).

١٣- وأعطى القانون اللجنة ولاية اقتراح الإصلاحات الدستورية والسياسية المتعلقة بالحكومة التنفيذية، والجمعية التشريعية، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والنظام الانتخابي^(٩).

١٤- ووضع القانون أيضاً للجنة إطاراً زمنياً مدته ١٠ أشهر لكي تنجز عملها. وبدأ ذلك بعد مرور ١٠ أيام عن تعيين أعضاء اللجنة الخمسة، لتقديم تقرير مؤقت في غضون خمسة أشهر، وعقد مؤتمر دستوري وطني، إن رأت اللجنة ضرورة لذلك، في غضون سبعة أشهر، ثم بعد ذلك تقديم التقرير الختامي إلى المجلس الملكي الخاص والجمعية التشريعية في غضون عشرة أشهر^(١٠).

١٥- وحدد القانون أيضاً المنهجية التي تستخدمها اللجنة الدستورية والانتخابية، والتي تشمل النظر في التقارير والبلاغات العامة المقدمة التي يقدمها صاحب الجلالة والنبلاء والمشورة القانونية وغيرها من مشورة الخبراء التي تطلبها اللجنة، وصياغة التقارير ونشرها^(١١).

١٦- وعين المجلس الملكي الخاص للجنة المكونة من خمسة أعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وترأس اللجنة رئيس قضاة سابق، بينما كان الأعضاء الآخرون وريثاً لأحد ألقاب النبلاء، وأكاديميين، وأحد ممارسي القانون^(١٢). وقدمت اللجنة تقريرها المؤقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ثم قدمت التقرير الختامي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ولم تر اللجنة أن من الضروري عقد مؤتمر وطني.

١٧- ونظرت الجمعية التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في التقرير الختامي للجنة، الذي تضمن ٨٢ توصية، مدعومة بمشروع قانون لتنفيذ التوصيات. وقبلت الجمعية معظم التوصيات، وأدخلت تغييرات على بعضها ورفضت عدداً قليلاً منها.

١٨- وبعد ذلك أُحيلت إلى الحكومة قرارات الجمعية لتضعها في صيغتها النهائية وتوافي الجمعية بالقانون المناسب لتنفيذها. وأسفر ذلك عن سن التشريعات التي عدلت الدستور، وقانون الجمعية التشريعية، وقانون الحكومة، والقانون الانتخابي. وأدخل قانون الإصلاح

تشريعات جديدة في شكل قانون اللجنة الانتخابية وقانون الحدود الانتخابية. وسُنّت تشريعات الإصلاحات كلها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٩- وأجرت تونغا انتخاباتها العامة الأولى في ظل الهيكل الدستوري والسياسي الجديد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢٠- وتمثلت أهم الإصلاحات فيما يلي:

- بقي الملك رئيساً للدولة، ولكنه لم يعد رئيساً للحكومة؛
- احتفظ الملك بامتيازاته الملكية الشخصية مثل سلطة الفيتو، ومنح العفو الملكي، ومنح الألقاب الشرفية والألقاب والممتلكات الوراثية، وتعيين الممثلين الدبلوماسيين في البلدان الأجنبية؛
- احتفظ الملك أيضاً ببعض امتيازاته الملكية التنفيذية، مثل كونه القائد الأعلى لقوات الدفاع، وتعيين الموظفين القضائيين والمدعي العام؛
- وارتفع عدد ممثلي الشعب من ٩ إلى ١٧، ولكن أُبقي على عدد كراسي ممثلي النبلاء التسعة دون تغيير، ينتخبهم ٣٣ حاملاً للقب النبيل، ليصل مجموع عدد المقاعد في الجمعية التشريعية إلى ٢٦؛
- انتخب المثلون الـ ٢٦ بعدئذ من صفوفهم ممثلاً ليعينه الملك رئيساً للوزراء؛
- ثم بعد ذلك يعين رئيس الوزراء من بين الممثلين المنتخبين أو ما لا يزيد عن أربعة أشخاص من خارج الجمعية التشريعية ليعينهم الملك وزراء في الحكومة؛
- يمكن لرئيس الوزراء أن يوزع الحقايب الوزارية أو يعيد توزيعها على وزراء الحكومة؛
- أصبحت الحكومة أعلى هيئة تنفيذية فحلت بذلك محل المجلس الملكي الخاص؛
- أصبحت الحكومة تتألف من رئيس الوزراء وما لا يزيد على ١١ وزيراً حكومياً؛
- اعتُمدت صلاحية التصويت بسحب الثقة وفُرضت قيود زمنية على استخدامها؛
- يرشح رئيس الجمعية التشريعية الممثلون من بين ممثلي النبلاء ليعينه الملك؛
- يرشح نائب رئيس الجمعية التشريعية الممثلون ليعينه الملك؛
- إنشاء مكتب وزير العدل ليكون الرئيس الإداري للسلطة القضائية، ورئيس المحكمة العليا بوصفه الرئيس المهني للسلطة القضائية؛
- الاعتراف الدستوري السريع بالمكتب المستقل للمدعي العام؛
- إدخال حكم دستوري لحماية مبادئ سيادة القانون والاستقلال القضائي؛

- إنشاء لجنة التعيينات القضائية والانضباط لتحل محل لجنة الخدمات القضائية.
- ٢١- وكان الاتفاق شبه عام على عدم اقتراح أي إصلاح لإلغاء مركز الملكية أو تغيير نظام حيازة الأراضي.
- ٢٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رشحت الجمعية التشريعية اللورد تو إيفاكانو، وهو ممثل للنبل في الجمعية، ليعينه الملك أول رئيس وزراء منتخباً في تونغا. وبعد ذلك أقدم رئيس الوزراء الجديد على ترشيح تسعة ممثلين من الجمعية، اثنان منهم ممثلان للنبل وسبعة ممثلون للشعب، بالإضافة إلى ممثلين غير منتخبين من خارج الجمعية، ليعينهم الملك وزراء في الحكومة. وكما هو متوقع مع حكومة جديدة، أجرى رئيس الوزراء تعديلات عديدة للحقائب الوزارية في فترة السنة والنصف الأولى من ولايته.
- ٢٣- ومن المفاجئ أن ممثلي الشعب الأعضاء في حزب حقوق الإنسان ومناصرة الديمقراطية استندوا إلى هذا التعديل الحكومي العادي ليقدموا إلى رئيس الجمعية مبادرة للتصويت بحجب الثقة. وأدرجت هذه المبادرة في جدول أعمال حزيران/يونيه ٢٠١٢ واستغرق النظر فيها أربعة أشهر. وانتهى الأمر برفض المبادرة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بنتيجة ١٣ صوتاً مقابل ١١.

٢- مواصلة طلب المساعدة التقنية والدعم المالي لإعادة صياغة دستور المملكة^(١٣)

- ٢٤- تقبل تونغا بأن الإصلاحات الدستورية والسياسية التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ ليست دائمة، وستستخدم وتُختبر خلال السنتين الأوليين حتى يتم التوصل إلى نظام أكثر ديمومة. وتبعاً لذلك، ستواصل تونغا سعيها للحصول على التدريب والمساعدة التقنية لوضع نظامها الدستوري والسياسي في القالب الذي يريدها.
- ٢٥- وقدم الاتحاد الأوروبي وحكومتا نيوزيلندا وأستراليا مساعدة تقنية سخية لأعمال اللجنة الدستورية والانتخابية.
- ٢٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، استضافت الجمعية التشريعية، بالتعاون مع الرابطة البرلمانية للكمونولث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للمعونة والتنمية في نيوزيلندا حلقة عمل بشأن البرلمان ووسائل الإعلام.
- ٢٧- ويعمل مكتب المدعي العام حالياً على عقد دورة تدريبية لتجديد المعارف بشأن البرلمان وبرنامج لتوعية الجمهور بعد مضي سنتين على تطبيق الإصلاح الدستوري والسياسي لعام ٢٠١٠.
- ٢٨- وتوجد تونغا في موقف يسمح لها بإدخال مزيد من الإصلاحات على دستورها باستخدام موارد الصياغة القضائية الخاصة بها؛ ولكنها ما زالت بحاجة إلى مساعدة تقنية من

المستشارين القانونيين وغيرهم من المستشارين الخبراء، ولتغطية النفقات الإدارية لعقد حلقات العمل أو الاجتماعات.

٣- مواصلة دعم القيم المتأصلة في تاريخ تونغا الدستوري والعرفي، وذلك في إطار عملها من أجل ضمان الامتثال التام لحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية لجميع مواطنيها^(١٤)

٢٩- ما زالت تونغا ملتزمة بالحفاظ على قيم حقوق الإنسان الأساسية التي يحميها دستورها. وتشمل هذه القيم ما يلي: الحق في العيش بحرية؛ وحرية حيازة الملكية والتصرف فيها؛ والحرية من الرق؛ والمساواة في تطبيق القوانين على الجميع، بصرف النظر عن نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الانتماء الإثني أو أي تصنيف آخر؛ وحرية العبادة؛ وحرية التعبير؛ وحرية الالتماس؛ والحرية من الاحتجاز غير القانوني (حق المثول أمام المحكمة)؛ والحق في محاكمة عادلة؛ والحماية من المحاكمة مرتين على الجرم نفسه؛ والحماية من الاعتقال والتفتيش غير القانونيين.

باء- قضايا حقوق الإنسان المواضيعية

١- النظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب^(١٥)

٣٠- رغم أن تونغا لم تتخذ الخطوات اللازمة للتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فإن من المسلم به أن قوانينها ونظامها القضائي برهنا على فعاليتها في التصدي للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية.

٣١- وتونغا هي البلد الوحيد في منطقة جنوب المحيط الهادئ الذي قبل بلاغات قائمة على انتهاكات اتفاقية مناهضة التعذيب، حتى عندما كانت تونغا غير موقعة على الاتفاقية ولم يكن دستورها يتضمن حكماً مناهضاً للتعذيب^(١٦).

٣٢- وتتضح هذه المسألة من قرار المحكمة العليا في قضية تافاكي ضد مملكة تونغا^(١٧). وكان محور هذه القضية هو ادعاء المشتكي بأن ضباطاً في شرطة تونغا اعتدوا عليه وأسأوا معاملته وعذبوه بعد اعتقاله على علاقة بأعمال الشغب التي اندلعت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وخلال جلسة الاستماع، وصف محامي المشتكي معاملة موكله على أنها "تعذيب" ولكنه اعترف أيضاً بأن تونغا ليست طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب^(١٨). وأشار رئيس القضاة، الذي ترأس القضية، إلى أن معظم الحقوقيين الدوليين يقبلون حالياً أن حظر التعذيب جزء من القانون الدولي العرفي، وهو علاوة على ذلك قاعدة من القواعد الآمرة التي لا يمكن للدول أن تخالفها سواء أكانت أم لم تكن طرفاً في المعاهدات المختلفة التي تحظرها^(١٩).

٢- النظر في تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة بهدف وضع ضمانات مؤسسية ضد المعاملة القاسية من جانب قوات الشرطة والأمن^(٢٠)

٣٣- في عام ٢٠١٠، سنت تونغا قانون شرطة تونغا لعام ٢٠١٠. وأجرت شرطة تونغا سنتين من المشاورات المكثفة قبل وضع مشروع القانون في صيغته النهائية. ويعكس القانون الفصل بين سلطات الوزير وسلطات مفوض الشرطة، مما سيعطي مزيداً من الاستقلالية للشرطة.

٣٤- وبموجب الفصل ١٠٠ من قانون شرطة تونغا، يمكن لأي ضابط شرطة أن يستخدم قوة معقولة ومتناسبة عند ممارسة السلطة، ولكن هذه القوة يجب ألا تشمل القوة التي يمكن أن تسبب الموت أو أضراراً بدنية خطيرة لشخص آخر، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لمنع موت أو ضرر خطير لضابط شرطة أو لشخص آخر^(٢١).

٣٥- ما زال برنامج تنمية الشرطة في تونغا، وهو شراكة ثلاثية الأطراف أُطلقت في عام ٢٠٠٨ بين حكومات أستراليا ونيوزيلندا وتونغا، ييسر تنمية قدرات شرطة تونغا وتحويلها لتصبح قوة شرطة كفؤة وفعالة وتؤدي واجباتها بمهنية ونزاهة، بغية زيادة اهتمام الجمهور بشرطة تونغا وثقته فيها.

٣٦- ولسوء الحظ، وُجّهت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، إلى خمسة من ضباط الشرطة، مع شخص مدني، تهمة قتل ضابط شرطة نيوزيلندي وُلد في تونغا وكان في هذا البلد لحضور جنازة أسرية، وبعد تناول بعض الشراب في جو اجتماعي في المدينة، وُضع تحت حراسة الشرطة بعد أن أُلقي عليه القبض بتهمة ارتكاب جريمة السكر العلني^(٢٢). وقد أُعطيت الأولوية للدعاء العام لإثبات أن الشرطة تخضع أيضاً للمساءلة وأن شرطة تونغا قادرة على محاكمة أفرادها.

٣٧- وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، افتتحت إدارة السجون مرافق سجن هو أتوليتولي.

٣٨- وفي عام ٢٠١٠، سنت تونغا قانون السجون الجديد لعام ٢٠١٠. وتمت صياغة القانون الجديد لتلبية قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء^(٢٣). ويضمن القانون حصول السجناء على زنانات نظيفة، وصرف الفضلات، والتدفئة والتهوية، وما يكفي من الملابس والمياه الصالحة للشرب^(٢٤).

٣٩- ويؤذن لموظفي السجون باستخدام القوة. ولكن لا يمكن استخدام هذه القوة إلا لجعل سجين يذعن لأمر يوجه له؛ أو لمنع سجين من ارتكاب أو محاولة ارتكاب جريمة بموجب القانون أو انتهاك الانضباط؛ أو لمنع سجين من إلحاق الضرر بنفسه أو محاولة إلحاق الضرر بنفسه؛ أو لجعل شخص يغادر السجن بعد أن أمر بصفة قانونية أن يغادرها ورفض الإذعان لهذا الأمر^(٢٥).

٤٠- ومنذ سن قانون السجون الجديد، لم ترد أي شكاوى بشأن الاستخدام المفرط للقوة ضد السجناء، ولكن ما زال هناك مدانون هارين لأسباب أخرى غير الهروب من أي تعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية من جانب موظفي السجون.

٣- تعزيز برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة والأمن وموظفي المؤسسات العقابية^(٢٦)

٤١- بقي برنامج تنمية الشرطة في تونغا يهدف إلى تحسين القدرات المتعلقة بالهياكل الأساسية والموارد والمهارات^(٢٧).

٤٢- وتقوم شرطة تونغا ودوائر الدفاع في تونغا وإدارة السجون، من خلال مؤتمرات ودورات تدريبية مخصصة تُعقد بصورة منفصلة سنوياً، بمناقشة واجباتها وإجراءاتها وممارستها القانونية، التي تشمل في غالب الأحيان القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان من قبيل حقوق الأشخاص المودعين في الحبس الاحتياطي وحقوق السجناء وحقوق المدنيين.

٤- اتخاذ تدابير لتعزيز وحماية حرية التعبير والمعلومات والصحافة^(٢٨)

٤٣- يضمن الحكم ٧ من الدستور حرية التعبير.

٤٤- وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت تونغا اجتماعاً وطنياً للتشاور بشأن مشروع لسياسة حرية الإعلام للحكومة^(٢٩). وهذه خطوة رئيسية في دفع الحكومة نحو مزيد من الشفافية والمساءلة في إطار عملياتها الجارية لتنفيذ الإصلاح الديمقراطي^(٣٠).

٤٥- وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أقرت الحكومة مشروع سياسة حرية الإعلام. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أُطلقت رسمياً سياسة حرية الإعلام الحكومية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أُطلقت خطة التنفيذ مع تنفيذ على مراحل حتى أيار/مايو ٢٠١٣. وبحلول ذلك الموعد، سيُقدم مشروع القانون إلى الجمعية التشريعية لتعزيز الحصول على المعلومات^(٣١). وقد عينت الوزارات موظفين إعلاميين، وهم في أغلبهم نساء.

٤٦- وفي ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، احتفلت تونغا باليوم العالمي لحرية الصحافة^(٣٢). وحتى الآن، تبقى وسائط الإعلام غير منظمة، ولا تُساءل إلا من خلال المحاكم بموجب قانون التشهير أو التحريض على الفتنة أو إهانة المحكمة.

٤٧- ويوجد حالياً سبعة جهات مصدرة للصحف في تونغا، منها قناتان تلفزيونيتان و٥ محطات إذاعية تقدم الأخبار كل يوم في المملكة.

٤٨- وتونغا من الموقعين على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة ١٩ منه على أن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية^(٣٣).

٥ - زيادة الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٤)

٤٩ - وقعت تونغا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧^(٣٥).

٥٠ - وشاركت تونغا، في عام ٢٠١١، في برنامج البحوث على صعيد المحيط الهادئ المعنون "تنمية القدرات من أجل منظمات فعالة وكفؤة للمعوقين في بلدان جزر المحيط الهادئ"^(٣٦).

٥١ - وهناك منطمتان وطنيتان للمعوقين شاملتان لجميع الإعاقات هما رابطة ناوناو أو المايبي تونغا والمؤتمر الوطني للمعوقين في تونغا^(٣٧). وتشجع هاتان المنطمتان غير الحكوميتين العيش المستقل للمعوقين^(٣٨) وتهدفان إلى تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اختصار جميع جوانب الحياة، البدنية والعقلية والعاطفية والاجتماعية والروحية^(٣٩).

٥٢ - وقد وقعت تونغا أيضاً على إطار بيواكو للعمل في الألفية الجديدة^(٤٠).

٥٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، وافقت تونغا خلال اجتماع لمنسقي حكومات المحيط الهادئ في فيجي على وضع سياسة وطنية في تونغا للأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام ٢٠١٥.

٥٤ - ويمثل مركز شجر المنجة للأشخاص ذوي الإعاقة خدمة إعادة تأهيل شاملة محورها الأسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويسير المركز مبشرون يقدمون خدمات إعادة تأهيل مجانية للأطفال والبالغين^(٤١).

٥٥ - وحضر ممثلون من تونغا في مؤتمرات الاتحاد الأسترالي المعني بالتنمية والإعاقة وبرامج الزمالات الأسترالية لجائزة القيادة والتدريب في مجال حقوق الإنسان وغير ذلك من الدعم المقدم من المنتدى المعني بالإعاقة في المحيط الهادئ^(٤٢). وقد زاد ذلك من قدرات فرادى الأشخاص ذوي الإعاقة^(٤٣).

٥٦ - ولا توجد أحكام يفرضها القانون لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية أو الحسية أو الفكرية أو العقلية^(٤٤).

٥٧ - وتوجد في تونغا قوانين ولوائح شاملة للإعاقة من ضمنها ما يلي:

- قانون التعليم s.52: يقضي هذا القانون بالتعليم الإلزامي للجميع بين سني ٦ و ١٣ ضمناً؛
- قانون الخدمات الطبية s.9: ينص هذا القانون على أن الهدف الأساسي للخدمة الطبية العامة هو توفير السكن والمعونة الطبية والجراحية للجميع رعايا تونغا دون أي دفع فردي؛

- قانون صندوق المعاشات: يشمل هذا القانون استحقاقات الإعاقة الكاملة والدائمة؛
- قانون الهجرة: يحظر هذا القانون فئة من المهاجرين تشمل أي شخص صدرت بشأنه شهادة تفييه بأنه يعاني من خلل عقلي وبأن وجوده في المملكة سيكون خطراً على المجتمع المحلي.

٥٨- واعتمدت وزارة التعليم والتدريب السياسة الوطنية للتعليم الشامل في تونغنا في عام ٢٠٠٧، بمعونة من مشروع المبادرات الإقليمية لتقديم التعليم الأساسي في المحيط الهادئ. وقد وضعت وزارة التعليم والتدريب سياسة بشأن التعليم الشامل والتعليم في الطفولة المبكرة، ولديها صف للتعليم الشامل في قرية نغيليا يضم حوالي ١٠ تلاميذ يعانون من إعاقات مختلفة^(٤٥).

٥٩- وتوزع نوادي كافا المجتمعية (مثل نادي فوفو/أنغا كافا) أكياس الهدايا والغذاء على الأشخاص ذوي الإعاقة في مركز ألونغا وأوفا توي أماناكي^(٤٦).

٦- اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة الفساد^(٤٧)

٦٠- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عينت تونغنا للمرة الثانية نائبها العام المستقل تماماً بموجب الدستور.

٦١- وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أعدت الحكومة قوانين معدلة لتعزيز آليات مكافحة الفساد في تونغنا. وهذه القوانين هي كما يلي:

- مشروع قانون لجنة الحوكمة الرشيدة لعام ٢٠١٢: ينص مشروع القانون هذا على هيكل عام وخطة وقيادة لعدد من الهيئات الحكومية التي تعمل في مجالي إنفاذ القانون والإدارة، مثل مفوض مكافحة الفساد ومفوض العلاقات العامة، للتأكد من أنها فعالة وتتقاسم الموارد وفعالة من حيث التكلفة^(٤٨). وسيترأس المدعي العام اللحنة، وسيضطلع مدير بواجبات المسؤول التنفيذي الأول.

• مشروع قانون (تعديل) مفوض مكافحة الفساد لعام ٢٠١٢: يقترح مشروع القانون هذا تعديل قانون مفوض مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٧ لجعله تحت إشراف لجنة الحوكمة الرشيدة.

• قانون (تعديل) مفوض العلاقات العامة: يعدل مشروع القانون هذا اسم المكتب إلى أمين المظالم حتى يُعرف على نطاق واسع، ويكيّفه مع لجنة الحوكمة الرشيدة.

٦٢- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عُقد مؤتمر إقليمي لأمناء المظالم في مجموعة جزر فافاوا جمع بين تحالف أمناء المظالم في المحيط الهادئ والجمعية التشريعية لتونغنا^(٤٩). وتونغنا عضو في تحالف أمناء المظالم في المحيط الهادئ.

جيم - المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

١- مواصلة الجهود التي تبذلها لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس^(٥٠)

٦٣- ما زالت تونغنا في موقف لا يسمح لها بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان نظراً لمواردها المالية والتقنية والبشرية المحدودة. ولكنها تتخذ الإجراءات اللازمة للامتثال لمبادئ باريس، إذ إن العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة تتمشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لعام ١٩٩٣ (مبادئ باريس). فعلى سبيل المثال، سيجتمع مشروع قانون لجنة الحكومة الرشيدة بين وكالات مكافحة الفساد. ومن المسلم به أن هذه اللجنة تستوفي البندين ١ و٣ (أ) من مبادئ باريس^(٥١).

٦٤- وتشجع محاكم تونغنا أيضاً على استخدام الاتفاقيات الدولية، وهو أمر يتمشى أيضاً مع البند ٣ (ب) من مبادئ باريس^(٥٢).

٢- إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وإذا تعذر ذلك، فعلى الأقل مؤسسة لحقوق الإنسان على صعيد مجموعة الجزر التي تنتمي إليها، حتى تتمكن جميعها من تحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان بمزيد من الفعالية، ومن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان

٦٥- ثمة عدد من الوكالات الإقليمية والدولية التي تقدم الدعم إلى بلدان المحيط الهادئ، بما فيها تونغنا، لتحسن أداءها في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بهذا المجال بمزيد من الفعالية، ومنها ما يلي:

- أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- أمانة مجتمع المحيط الهادئ - فريق موارد الحقوق الإقليمي؛
- مركز موارد المحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٦٦- وحظيت خطة المحيط الهادئ بموافقة قادة المحيط الهادئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ويدعم الهدف ١٢-١ هدف إنشاء آلية إقليمية لأمين المظالم وآليات أخرى لحقوق الإنسان^(٥٣).

٦٧- وفي عام ٢٠١١، أنشئ فريق عامل إقليمي وكلفته لجنة الأمن الإقليمي التابعة للمنتدى بالتحقيق في إمكانية إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان. وكانت تونغنا ممثلة في المشاورات الأولى الرفيعة المستوى لمناقشة الآلية الإقليمية لحقوق الإنسان التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وما زالت القضية مطروحة على المائدة لمزيد من الحوار في المنطقة.

٦٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، شاركت تونغا في حلقة العمل المتعلقة بمنع النزاعات، وكان الموضوع الرئيسي لحلقة العمل هو استكشاف أدوار حكومات المحيط الهادئ ومجتمعها المدني للنهوض بالأمن الإنساني في المحيط الهادئ^(٥٤).

دال- المساواة بين الجنسين

١- تعزيز التعليم وتحسين معدل النساء في المراكز القيادية^(٥٥)

٦٩- أخذت تونغا على عاتقها التزامات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لتحسين المشاركة السياسية للنساء.

٧٠- وتشمل الالتزامات المأخوذة على الصعيد الدولي الالتزام بما يلي:

- الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة^(٥٦)؛
- مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ١٩٩٥^(٥٧)؛
- دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة، ٢٠٠٠، نيويورك (بيجين + ٥)^(٥٨)؛
- منهاج عمل بيجين^(٥٩)؛ وتنقيحاته اللاحقة مثلما حصل في الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في آذار/مارس ٢٠٠٥^(٦٠)؛
- خطة عمل الكمنولث للمساواة بين الجنسين وتنقيحاتها اللاحقة، ٢٠٠٥-٢٠١٥^(٦١)؛
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن^(٦٢)؛
- الالتزامات المأخوذة تجاه رؤساء حكومات الكومنولث في إعلان هراري، ١٩٩١^(٦٣)؛

٧١- وتشمل الالتزامات المأخوذة على الصعيد الوطني ما يلي:

- إصدار السياسة الوطنية المتعلقة بالمساواة الجنسانية والتنمية وإقرارها في عام ٢٠٠١^(٦٤)؛
- خطط وأطر التنمية الاستراتيجية للحكومة^(٦٥)؛
- توصية برلماني تونغا إلى الرابطة البرلمانية للكومنولث^(٦٦)؛
- اتفاقية حقوق الطفل التي تضمن مشاركة الطفلة^(٦٧)؛

٧٢- وينص إطار السياسة التعليمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ على أن من القيم الأساسية للسياسة احترام حقوق الإنسان ورفاه الشعب وتنميته. وتشدد السياسة على حق كل فرد

في أن تُتاح له فرصة للمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بنفسه وعمله كما ينبغي أن تُتاح له فرصة استخدام مهاراته الفردية لفائدة الشعب ككل^(٦٨).

٧٣- وقد قام محيم "الفتيات اللواتي يقدن علمنا" بجولة في برلمان تونغا كان الهدف منها إلهام الشباب وتمكينهن ليصبحن قائدات في المستقبل^(٦٩).

٧٤- وقد بدأت النساء يُمتلن تدريجياً في المناصب التنظيمية والإدارية العليا في الحكومة. ففي أيار/مايو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، عُيّن أول امرأة لمنصب وزاري^(٧٠)، ومنذ ذلك الحين عُيّن امرأتان أخريان لتشغلا منصباً وزارياً، ومنهما وزيرة التعليم الحالية في تونغا^(٧١). وعُيّن النساء أيضاً كوزيرات بالنيابة.

٧٥- وقد عرفت الحكومة زيادة في عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف على المستوى التنفيذي، بما في ذلك الرئيسة الحالية للجنة الخدمة العامة، محافظة المصرف الاحتياطي الوطني في تونغا، والمديرة العامة للتربية والتعليم، والمديرة العامة للجنة الخدمة العامة، والمديرة العامة لدوائر الإيرادات، ووزيرة العدل. وتشغل النساء أيضاً العديد من المناصب الثانية في التسلسل الهرمي، خاصة في دوائر الإيرادات، والمالية والتخطيط الوطني، والشؤون الداخلية، وشرطة تونغا، والتعليم والتدريب، والهياكل الأساسية، والزراعة، والأراضي، والبيئة، إلى غير ذلك.

٧٦- وفي المؤسسات العامة، تشغل بعض النساء مناصب رؤساء مجلس المديرين، أو المديرين، أو المديرين العامين، أو مناصب على مستوى نائب. وتشمل هذه المؤسسات شركة الاتصالات في تونغا، وهيئة النفايات المحدودة، وهيئة الموانئ.

٧٧- وتؤدي النساء أيضاً أدواراً بارزة في القطاع الخاص إذ إن رئيس غرفة التجارة والصناعة امرأة وكذلك أصحاب بعض المؤسسات التجارية المتوسطة والصغيرة.

٧٨- وهناك أيضاً قساوسة معينون في كنيسة ويسليان الحرة في تونغا والكنيسة الأنغليكانية. وفي عام ٢٠١٢، رُشّحت أول امرأة قسمة معينة لتقود كنيسة ويسليان الحرة في تونغا، وهي أكبر أبرشية في تونغا. ولكن لم تُنتخب أي امرأة للبرلمان الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠^(٧٢).

٢- كبح العنف ضد المرأة^(٧٣)

٧٩- إن تونغا ملتزمة بالقضاء على العنف ضد المرأة.

٨٠- وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت وزارة الشرطة الوحدة المعنية بالعنف المتزلي وفي عام ٢٠١٠ اعتمدت سياسة عدم حفظ القضايا.

٨١- وقد أُجريت دراسات مختلفة عن العنف ضد المرأة في تونغا، ومنها ما يلي:

- تقرير بحثي لمتطوعي الأمم المتحدة عن المعلومات الخاصة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠٥)^(٧٤)؛

- برنامج منع العنف المتزلي في منطقة المحيط الهادئ، استعراض أولي لتونغا (٢٠٠٧)؛
- شرطة تونغا ملتزمة بالتصدي للعنف (٢٠٠٨)^(٧٥)؛
- تقرير مركز مواجهة الأزمات الخاصة بالنساء والأطفال (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)^(٧٦)؛
- تحديث تقرير تونغا عن الاستعراض القطري الأولي لبرنامج منع العنف المتزلي في منطقة المحيط الهادئ (كانون الثاني/يناير ٢٠١١). وتمثلت أوجه النجاح الرئيسية لهذا التحديث في إنشاء وحدة معنية بالعنف المتزلي في قسم الشرطة المركزية والرد على العنف المتزلي المتمثل في سياسة "عدم حفظ القضايا"^(٧٧)؛ تونغا - تحليل حالة النساء والأطفال والشباب: حكومة تونغا بمساعدة اليونيسيف^(٧٨)؛
- دراسة وطنية للعنف المتزلي ضد المرأة (٢٠١٢) أجرتها المنظمة غير الحكومية ما فافين مو إي فاميلي (للنساء والأطفال).

٨٢- ويعمل برنامج منع العنف المتزلي في منطقة المحيط الهادئ مع قوات الشرطة الوطنية منذ عام ٢٠٠٦ لتحسين طريقة منع العنف المتزلي والتصدي له^(٧٩).

٨٣- وباشرت تونغا أول دراسة وطنية لها بشأن العنف المتزلي ضد المرأة في إطار الأنشطة الوطنية التي نُظمت للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في عام ٢٠١١. وبينت الدراسة أن ٧٧ في المائة من نساء وفتيات تونغا اللواتي استُقصيت آراؤهن تعرضن في حياتهن للعنف البدني أو الجنسي من شخص شريك أو غير شريك في حياتهن^(٨٠). وقدم التقرير أيضاً توصيات بشأن الخطوات الواجب اتخاذها للحد من العنف ضد المرأة.

٨٤- وفي آذار/مارس ٢٠١١، اختيرت تونغا لتلقي أول زيارة قطرية للفريق المرجعي لمنتدى جزر المحيط الهادئ المعني بالعنف الجنسي والجنساني^(٨١). واستند هذا الاختيار إلى عرض قوي قدمه وفد تونغا إلى اجتماع عام ٢٠١٠ الذي عقدته لجنة الأمن الإقليمي التابعة للمنتدى بشأن السبل التي انتهجتها حكومة تونغا للتصدي لمسألتي العنف المتزلي والعنف ضد المرأة^(٨٢). واعتبر الفريق المرجعي أن وحدة الشرطة المعنية بالعنف المتزلي أظهرت فعالية كبيرة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧^(٨٣). فعلى سبيل المثال، أُبلغ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ عن ٢٨٠ حالة، وارتفع هذا العدد بنسبة تزيد عن مائتين في المائة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠^(٨٤). وكانت تونغا أيضاً من البلدان الأولى التي تعهدت بإنشاء لجنة معنية بالعنف الجنسي والجنساني^(٨٥).

٨٥- واعتبر الفريق المرجعي أيضاً أن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه كلاً من الحكومة والمنظمات غير الحكومية في التصدي للعنف الجنسي والجنساني يكمن في قلة الأموال والموارد. فالشرطة^(٨٦) ومكتب المدعي العام في تونغا، بين جهات أخرى، يواجهان مشكلة الموارد والقدرات المحدودة، بما فيها الموظفين والمعدات. ووافق الفريق المرجعي على تشجيع

ودعم وضع تشريعات محددة للتصدي للعنف المتزلي والعنف ضد المرأة، ملاحظاً أن العنف الجنسي والجنساني مسألة شاملة التأثير ومتداخلة القطاعات^(٨٧).

٨٦- ونظراً لزيارة الفريق المرجعي، التمسست تونغاً مساعدة أمانة جماعة المحيط الهادئ لصياغة قانون جديد شامل بشأن العنف ضد المرأة^(٨٨). وقد جاء هذا الدعم المقدم من الحكومة في إطار مشروع "تغيير التشريعات لحماية المرأة" في عام ٢٠١٠، الذي ينسقه ويقوم على تنفيذه موظف تنسيق قطري، تحت إشراف الحكومة ووزارة شؤونها الداخلية وأمانة جماعة المحيط الهادئ.

٨٧- وعرض مشروع القانون من جانب أمانة جماعة المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. والغرض من مشروع القانون هو توفير الحماية من العنف المتزلي لجميع أفراد الأسرة، واعتماد استخدام أوامر الحماية المؤقتة والدائمة، وتوضيح واجبات الشرطة، وتعزيز صحة ضحايا العنف المتزلي وسلامتهم ورفاههم، بالإضافة إلى مسائل أخرى ذات صلة^(٨٩).

٨٨- وأُتيح مشروع القانون لعامة الجمهور في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ لتقديم تعليقات عامة، قبل عرضه على الجمعية التشريعية في عام ٢٠١٣. ويقوم بمعالجة مشروع القانون مكتب المدعي العام، إلى جانب وزارة الشؤون الداخلية، وهي الوزارة المكلفة حالياً بحقبة شؤون المرأة. وهذه خطوة إيجابية إلى الأمام لضمان تمشي السياسات الحكومية مع احتياجات المجتمعات المدنية والمجتمعات المحلية وقضاياها، مما يضمن التنمية المستدامة.

٣- إدراج منظور جنساني في عملية متابعة الاستعراض^(٩٠)

٨٩- وُضعت "السياسات الوطنية بشأن الشؤون الجنسانية والتنمية: نحو العدل بين الجنسين، ومجتمع منسجم، ومستقبل أفضل للجميع" وحظيت بالدعم في عام ٢٠٠١. وهي تحدد مجالات التركيز من قبيل الشؤون الجنسانية والأسرة والدين والمجتمع. وقد أُججز استعراض هذه السياسات^(٩١).

٩٠- ووضعت حكومة تونغاً أيضاً خطة إنمائية وطنية جديدة متوسطة الأجل، هي إطار تونغاً للتنمية للاستراتيجية، من أجل توجيه أنشطتها في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، بما في ذلك تمكين المرأة والقضاء على المشقات، وبناء مجتمعات محلية قوية وجامعة، بإشراك المقاطعات والقرى والمجتمعات المحلية في تلبية احتياجاتها من الخدمات المرتبة حسب الأولوية، وضمان تنمية الفوائد وفقاً لأولويات محددة وبشكل عادل بواسطة إحدى الاستراتيجيات المتعلقة بتنفيذ السياسة الوطنية للشؤون الجنسانية والتنمية وتحسين صياغة البرامج الإنمائية للجزر الخارجية والمناطق الريفية وتنفيذها عن طريق المجتمعات المحلية^(٩٢).

٩١- وتركز سياسة الصحة الإنجابية، التي وُضعت في عام ٢٠٠٨ بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، على بلوغ وتوفير "مستوى صحي عالٍ ومستوى معيشي جيد من خلال

تحسين خدمات الرعاية الصحية الإنجابية لجميع الناس في مملكة تونغا، وعلى جميع المستويات، وبصرف النظر عن مركزهم الاجتماعي أو نوع جنسهم أو سنهم أو عقيدتهم^(٩٣).

٩٢- ووضعت وزارة التجارة والسياحة والعمل، بدعم الوزير وتحت إدارته، استراتيجية وطنية بشأن "المرأة في الأعمال التجارية".

٩٣- والعمل جارٍ، بمساعدة مصرف التنمية الآسيوي والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، من أجل استعراض الخطط المؤسسية للوزارات والإدارات، التي يُتوقع أن تكون مرتبطة بعملية الميزانية، ومواءمة الأهداف الوطنية أو الوزارية أو الإدارية، وتخصيص الموارد. ويوفر ذلك فرصة حاسمة لإدراج شواغل المساواة بين الجنسين على نحو أفضل في برامج العمل التنظيمية لكل وزارة وإدارة^(٩٤).

٤- سن القوانين التي تحمي حق المرأة في فرص عمل متهمة عن أي شكل من أشكال التمييز^(٩٥)

٩٤- أجرت تونغا عدة تغييرات في السياسات وإصلاحات تشريعية تتعلق بحق المرأة في العمالة. فمثلاً، في عام ٢٠١٠، وضعت لجنة الخدمة العامة^(٩٦) سياسة جديدة لتمديد إجازة الأمومة من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر لموظفات الخدمة العامة، وتُمنح خمسة أيام كإجازة أبوة للموظفين الذكور^(٩٧). وتمثل هذه السياسة خطوة هامة نحو دعم مشاركة المرأة في قوة العمل وكذلك دعم الرضاعة الطبيعية وصحة الرضيع. بموجب الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية^(٩٨).

٩٥- وأنشأت وزارة الزراعة والأغذية والحراجه ومصائد الأسماك في عام ٢٠٠٨ شعبة تُسمى التنمية المجتمعية للأغذية والمرأة والشباب لدعم تنمية المرأة في مجتمعاتها المحلية، ولا سيما من خلال الأنشطة الزراعية مثل حدائق الخضضر^(٩٩).

٩٦- ويُسمح للمرأة أن تشارك في خطة العمال الموسمين التي قدمتها نيوزيلندا في عام ٢٠٠٨ وتلتها أستراليا في عام ٢٠٠٩^(١٠٠). ويُقدر أن ٨ في المائة من العمال الموسمين من مواطني تونغا الذين ذهبوا إلى نيوزيلندا من النساء. ولكن، ووجهت صعوبات في رصد وظائفهم لأن بعض النساء يحملن خلال مدة عملهن.

٩٧- ووضعت وزارة التجارة والسياحة والعمل، بدعم من الوزير وتحت إدارته، استراتيجية وطنية بشأن المرأة في الأعمال التجارية^(١٠١).

٩٨- ولجنة الخدمة العامة مسؤولة عن سياسات إدارة الموارد البشرية للحكومة ككل.

٩٩- وباستثناء الشرطة، التي أشارت إلى أن وحداتها المعنية بالعنف المتربلي والتحقيق أدرجت مسؤوليات جنسانية في مواصفات وظائفها، لم تبلغ أي من الوزارات والإدارات بأن

لديها وظائف تنطوي على صلاحيات أو مواصفات وظيفية تتصل بالشؤون الجنسانية، إما على المستوى التنفيذي أو التقني/التشغيلي.

١٠٠ - ويضم مكتب المدعي العام أربعة من محامي التاج الذين تلقوا تدريباً متخصصاً بشأن قضايا المرأة، بما في ذلك الدعوة وإصلاح القوانين وصياغة السياسات. ولا توجد نظم لإدارة الأداء من أجل رصد إجراءات تعميم مراعاة المنظورة الجنسانية^(١٠٢).

٥- النظر في التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق عليها، والنظر بصفة خاصة في المادتين ١٥ و ١٦ المتصلتين بالمساواة بين المرأة والرجل في حق إدارة الممتلكات، وتساوي حق كلا الزوجين فيما يتعلق بجائزة الممتلكات واقتنائها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها^(١٠٣)

١٠١ - تم الاضطلاع بكثير من العمل التحضيري منذ عام ١٩٩٩، مع فريق موارد الحقوق الإقليمي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة جماعة المحيط الهادئ والوكالة الدولية للمعونة والتنمية في نيوزيلندا والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما يعكس أهميتها وكذلك الحساسيات المحيطة بها. ويشمل ذلك ما يلي:

| التاريخ | موجز النشاط |
|---|--|
| منذ بداية فريق موارد الحقوق الإقليمي في عام ١٩٩٥. | دعم رابطة المرأة الكاثوليكية لإجراء مشاورات مجتمعية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. |
| ٢٠٠٥ | تلقت التماساً من مركز المرأة والتنمية/مكتب رئيس الوزراء في تونغا في آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإجراء تحليل لامثال التشريعات للاتفاقية. يجب الاضطلاع به قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ إعداداً لاجتماع برلماني الكومنولث. ودعمت موظفاً في فريق موارد الحقوق الإقليمي للعمل في تونغا لما يناهز أسبوعاً واحداً بشأن إعداد تحليل تشريعي لقوانين تونغا امثالاً للاتفاقية. وأرقت هذه الوثيقة ببلاغ الحكومة الذي سعت به إلى التصديق على الاتفاقية في عام ٢٠٠٨. |
| ٢٠٠٥ | أعدت أسئلة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأجوبتها العشرة بشأن أسباب تصديق تونغا على الاتفاقية. وقدمت المساعدة التقنية بشأن إعداد كتيب وترجمته وإصدار نسخ منه. وقدمت الوثيقة مع ورقة الحكومة. ووزعت الوثيقة الموظفة المعنية بالتدريب على الحقوق القانونية آنذاك بيبي بليك في مشاوراتها المجتمعية. |
| ٢٠٠٥ | دعماً من مركز المرأة والتنمية لتعهد حكومة تونغا بالتصديق على الاتفاقية وخطة العمل، سُلط الضوء على نشاطين لدعم فريق موارد الحقوق الإقليمي. وكان الامثال التشريعي والنشاط الثاني مجموعة من حلقات العمل لأصحاب المصلحة الرئيسيين لتطوير التزام نحو الاتفاقية. |

قدم فريق موارد الحقوق الإقليمي المساعدة التقنية في تنظيم حلقة عمل دامت ٥ أيام بشأن الاتفاقية لفائدة أصحاب المصلحة والمنسقين الحكوميين الرئيسيين. ونُظمت هذه الحلقة في الفترة ٨-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تلقت دعوة من مركز المرأة والتنمية في تونغا - المساعدة التقنية بشأن حلقة عمل مدتها يومان للبرلمانيين بشأن دعم التصديق على الاتفاقية. و قدم فريق موارد الحقوق الإقليمي الدعم التقني مع المستشار القانوني للفريق والمدرب القانوني للدعم راتو جوي مادراسويوي لتيسير المشاورات مع أعضاء البرلمان.

شباط/فبراير ٢٠٠٧ الدعم والمشورة التقنية إلى مركز المرأة والتنمية/مكتب رئيس الوزراء بشأن دعم استراتيجية التصديق على الاتفاقية.

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الدعم التقني - مستشار حقوق الإنسان يسر المشاورات بشراكة مع أمانة جماعة المحيط الهادئ/برنامج التنمية البشرية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - مع تنظيم حلقة عمل دامت ٣ أيام بشأن التصديق على الاتفاقية للبلدان غير المصدقة (بالاو وتونغا وناورو). وكان بين المشاركين ممثلون حكوميون.

٢٠٠٨ في عام ٢٠٠٨، أصدرت السلطة التشريعية في تونغا قراراً للتصديق على الاتفاقية، القرار رقم ٦/٢٠٠٨.

٢٠٠٩ قدم فريق موارد الحقوق الإقليمي الدعم والمشورة إلى شعبة المرأة بشأن البلاغ المقدم إلى الحكومة بشأن دعم التصديق على الاتفاقية.

في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩، صوت البرلمان على عدم التصديق على الاتفاقية لافتراض أن مواد الاتفاقية تسمح بالزواج بين المثليين والإجهاض وتؤثر في ملكية الأراضي في نظام الأراضي الأبوي والأبوي النسب في تونغا. إضافة إلى ذلك، قيل إننا لا يمكن أن نصدق مع إبداء تحفظات لأن الاتفاقية تقتضي من الدول الأطراف أن تلي جميع المتطلبات بعد وقت قصير من التصديق.

٢٠١١ وجهت الحكومة صياغة التحفظات على الاتفاقية كطريقة للتقدم نحو النظر في التوقيع على الاتفاقية.

٢٠١٢ استكملت الحكومة صياغة التحفظات على الاتفاقية.

١٠٢ - ولم يقبل البرلمان السابق في عام ٢٠٠٩ التصديق على الاتفاقية رغم التوصيات التي قدمها أعضاء الجمعية التشريعية، واللجنة الدستورية والانتخابية، وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية^(١٠٤).

١٠٣ - ولكن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أقرت الحكومة الحالية إجراء مشاورات وطنية للتوصل إلى توافق آراء كطريقة للتقدم نحو النظر في التصديق على الاتفاقية^(١٠٥). وتقوم تونغا حالياً بصياغة تحفظاتها على الاتفاقية.

١٠٤- ورغم أن تونغا لم تصدق على الاتفاقية، فإنها تفي بالتزاماتها التي تعهدت بها في إطار استراتيجيات بيجين التطلعية للأمم المتحدة (١٩٩٦) ومنهاج عمل المحيط الهادئ الإقليمي للمرأة^(١٠٦).

١٠٥- وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت تونغا لجنة ملكية معنية بالأراضي للنظر في قضايا الأراضي في تونغا. وأوصت اللجنة الملكية المعنية بالأراضي بالأراضي بآلا تُمنح المرأة مخصصات ضريبية لأغراض العمل في الأدغال والزراعة لأن الدور التقليدي للمرأة في تونغا لم يكن قط يتمثل في الأعمال الثقيلة والشاقة المرتبطة بالزراعة^(١٠٧). وأشارت اللجنة الملكية المعنية بالأراضي في تقريرها النهائي إلى أن مفاهيم المساواة الدولية فيما يخص حيازة الأراضي يمكن أن تقضي على مؤسسات قديمة وذات قيمة كبيرة من صميم ثقافة تونغا، مثلاً نظام فاهو^(١٠٨).

١٠٦- وأوصت اللجنة الملكية أيضاً بأن يكون للمرأة من رعايا تونغا الحق عند بلوغ سن ٢١ في أن تطلب منحة من مخصصات المدينة يمكن أن تُسجل باسمها. وعند وفاتها، تنتقل الأرض وفقاً لقوانين الميراث، التي ستعدل تبعاً لذلك. وفي الوقت الحاضر، ينبغي ألا يُسمح للمرأة أن تطلب وتحصل على تخصيص ضريبي مسجل، وينبغي أن يبقى الوضع الراهن حيث يُسمح للرجال أن يحتفظوا بالمخصصات الضريبية^(١٠٩).

١٠٧- وعلقت اللجنة الملكية أيضاً على إلغاء إنهاء حق ابنة غير متزوجة عند ثبوت ارتكابها للزنا أو الفسوق^(١١٠).

١٠٨- وأوصت اللجنة الملكية أيضاً بإلغاء القيود المفروضة على ميراث الابنة عندما تتزوج. وعندما لا يكون لصاحب الأرض المتوفى وريث ذكر، تراث بناته الأرض^(١١١).

١٠٩- وأوصت اللجنة الملكية أيضاً بأن حقوق الأرملة في أرض اقتناها زوجها مؤخراً ينبغي أن تسمح لها بأن تؤجر هذه الأرض أو ترهنها بموافقة الوريث، وإن لم يكن لديها أي أطفال مع زوجها، فلا تُشترط الموافقة^(١١٢).

هاء- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتعليم والوعي العام

١- تعزيز الجهود المتعلقة بالتحقيق في مجال حقوق الإنسان، وتدريب موظفي الدولة، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي^(١١٣)

١١٠- بُذلت جهود لتعزيز التحقيق في مجال حقوق الإنسان، وتدريب موظفي الدولة، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق التعاون الدولي والإقليمي. واضطلع فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ بالبرامج التدريبية المحددة التالية:

(أ) ٢٠١١ (البرامج التدريبية المضطلع بها):

- تدريب إقليمي للمحامين وأعضاء البرلمان والموظفين القضائيين؛
- وضع موظف التنسيق القطري تحت إشراف وزارة الشؤون الداخلية في إطار مشروع "تغيير التشريعات التي تحمي المرأة" لدعم الأنشطة المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإبلاغ عن حقوق الإنسان، والتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية؛
- تقديم الدعم إلى الحكومة والمجتمع المدني في وضع التشريعات المناسبة لمكافحة العنف ضد المرأة - مستمر؛
- تقديم التدريب بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بالمضي قدماً بتغيير التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة للحكومة والمجتمع المدني (مشاورات إقليمية)؛
- تقديم الدعم التقني إلى تونغيا بشأن المشاورات الوطنية وإصدار التعليمات إلى صائغي التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة استكمالاً؛
- تقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان: المنظمات غير الحكومية والمساعدون القانونيون في المجتمع المحلي وزعماء الكنيسة. وتقديم الدعم إلى المنظمات المعنية بالإعاقة في تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- دعم عملية تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ وتقديم التدريب والتوجيه والاستعراضات والمعلومات؛
- الحوارات المتعلقة بتمكين المرأة في المحيط الهادئ: وقف العنف ضد المرأة، ٢-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي استضافته أستراليا، إلى جانب الولايات المتحدة وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ.

(ب) ٢٠١٢ (البرامج التدريبية المضطلع بها):

- الشراكات بين المجتمع المدني والحكومة - طريقة حشد الدعم والدعوة للتشريعات المطابقة لحقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية؛
- مشاورات أعضاء برلمان تونغيا بشأن صياغة تعليمات التغيير التشريعي المتعلق بالعنف ضد المرأة. الحملات القانونية الاستراتيجية بشأن تشريعات شاملة للعنف ضد المرأة؛ والحقوق المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وإصلاحات العمالة؛
- برنامج حقوق المرأة لزملاء المحيط الهادئ لعام ٢٠١٢ الذي استضافته نقابة المحامين الأمريكية للمبادرة القانونية إلى جانب جامعة المحيط الهادئ؛

- الإبلاغ عن حقوق الإنسان، بما في ذلك تدريب المجتمع المدني على إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل؛
- حلقة عمل تدريبية بشأن حشد الدعم التشريعي: بناء المهارات في الحوكمة والزعامة - بتيسير من وزارة التعليم، وفريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، وحركة حقوق المرأة في فيجي، والهدف الرئيسي من التدريب هو تزويد القادة في المحيط الهادئ بالمعرفة والمهارات المتعلقة بعملية التغيير التشريعي بالاستفادة من معارف الحوكمة والتربية المدنية والقيادة وحقوق الإنسان^(١١٤)؛
- تعهدت كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية بمواصلة الحوار وجعل عملية وضع تقرير كل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني شفافاً وشاملاً^(١١٥)؛
- أنشئت فرقة عمل منظمات المجتمع المدني في عام ٢٠١١، تحديداً للنظر في رصد قضايا حقوق الإنسان وانتهاكاتها في تونغا^(١١٦)؛
- التدريب النظري والتطبيقي على القانون النسائي في آسيا والمحيط الهادئ، الذي استضافه منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، دكا، بنغلاديش، من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛
- المشاورات السنوية لمحامي جزر المحيط الهادئ بشأن قوانين حقوق الإنسان في المحاكم، نادي، فيجي، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢- مواصلة تكثيف جهودها في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها^(١١٧)

- ١١١- يسر مؤتمر المجتمع المدني لتونغا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، حلقة عمل بشأن التنمية المجتمعية من أجل جمع ممثلي مجموعة واسعة من قطاعات التنمية لاستعراض وتطوير وتحديد مجالات للمجتمع المحلي تركز على بناء القدرات في المملكة. وشملت مجالات الاهتمام تنمية الشباب، والإعاقة، والصحة، والتعليم، والقضايا الجنسانية، وتنمية المجتمعات الريفية، وحقوق الإنسان، والاستدامة البيئية^١.
- ١١٢- وكانت تونغا سادس بلد يُدرس في برنامج البحث على نطاق المحيط الهادئ المعروف باسم "تنمية القدرات من أجل منظمات للأشخاص ذوي الإعاقة تتسم بالفعالية والكفاءة"^(١١٩).
- ١١٣- ونظمت رابطة النساء الكاثوليكيات حلقة عمل دامت أربعة أيام الهدف منها توعية الناس باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز العنصري^(١٢٠).

١١٤- وحضر برنامج المحيط الهادئ لمنع العنف المتري ممثلون من كأس أي تي إم في نيوزيلندا وفريق سوبر راغي. بمشاركته في إعلان للتوعية بالعنف المتري والتشجيع على "كسر الصمت، ووقف العنف" (١٢١).

٣- التماس المساعدة التقنية والدعم المالي لتحسين خدمات التعليم (١٢٢)

١١٥- شاركت تونغا بنشاط في حلقة العمل المتعلقة بتنمية الموارد التعليمية المفتوحة في نيوزيلندا في عام ٢٠٠٧ (١٢٣).

١١٦- وشاركت تونغا أيضاً بنشاط في التعلم المفتوح والتعلم عن بعد للتنمية الزراعية والريفية في عام ٢٠٠٧ وفي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ (١٢٤).

١١٧- وضعت وزارة التعليم سياسات أفضل ونظماً للتعلم المفتوح والتعلم عن بعد والتعلم التكنولوجي، والتعلم عن طريق الوساطة، والنماذج والمواد الجيدة (١٢٥).

١١٨- وينص إطار السياسة التعليمية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٩ على أن قيمة أساسية للسياسة التعليمية تتمثل في احترام حقوق الإنسان ورفاه الشعب وتنميته (١٢٦). وتشدد السياسة على حق كل فرد في أن تُتاح له فرصة للمشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بنفسه وعمله كما ينبغي أن تُتاح له فرصة استخدام مهاراته الفردية لفائدة الشعب ككل (١٢٧).

١١٩- وتونغا ملتزمة بإطار تنمية التعليم في المحيط الهادئ - العاهات البصرية (٢٠١١-٢٠١٥) (١٢٨).

١٢٠- وقدمت مشاريع المبادرات الإقليمية لتقديم التعليم الأساسي في المحيط الهادئ الأموال للتعليم الجامع، الذي أنشئ بنجاح في تونغا (١٢٩).

١٢١- وقد أنشئت الآن المدرسة المفتوحة في تونغا ويدرس حالياً طالبان في كلية تونغا، أتيلي (١٣٠).

٤- مواصلة مساعيها الرامية إلى خدمة مواطنيها على نحو أفضل عن طريق تأمين مستوى أعلى لحقوق الإنسان (١٣١)

١٢٢- أطلقت تونغا سياساتها المتعلقة بحرية الإعلام كما نوقش أعلاه (١٣٢) والغرض من هذه السياسة هو تحسين مساءلة الحكومة وشفافيتها (١٣٣).

١٢٣- وتقوم تونغا حالياً كذلك بإعداد مشروع قانون للمساعدة القانونية لتوفير خطة لتقديم المساعدة القانونية إلى المحتاجين في تونغا في المسائل المدنية والمتريية والجنائية التي تستحق ذلك، وفي المسائل ذات الصلة (١٣٤).

١٢٤- وتأتي تونغا على رأس دول منطقة المحيط الهادئ في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبعد حصولها على المرتبة ٥٥ في استقصاء شمل ١٧٧ بلداً تُصنف مملكة تونغا حالياً على أنها تحقق تنمية بشرية عالية^(١٣٥).

٥- متابعة الطلبات المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان بعناية^(١٣٦)

١٢٥- يقدم فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ سنوياً تدريباً إقليمياً في مجال حقوق الإنسان لقضاة المحيط الهادئ ومحاميه. وتشارك تونغا في هذه التدريبات.

١٢٦- وخصصت نيوزيلندا ١,٥ مليون لدعم عملية الإصلاحات الديمقراطية في تونغا^(١٣٧).

١٢٧- حلقة العمل الوطنية للمشاورات المتعلقة بمسائل التنمية الاجتماعية والسياسة الجنسانية وقدرات السلام في تونغا، ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ - كانت هذه مشاورات وطنية مشتركة قائمة على شراكة بين برنامج الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية التابعة للحكومة الأسترالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة الحكومية لشؤون المرأة التابعة لوزارة الشؤون الداخلية. وركزت هذه الحلقة على السياسة الوطنية المستعرضة بشأن المسائل الجنسانية والتنمية وتعزيز قدراتها المتعلقة بالسلام والتنمية^(١٣٨).

١٢٨- وتنص الاستراتيجية القطرية التاسعة بين أمانة جماعة المحيط الهادئ ومملكة تونغا للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، دعماً لخطة تونغا للتنمية الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، على الحاجة إلى تنظيم تدريب لبناء القدرات^(١٣٩).

١٢٩- ولاحظت الاستراتيجية القطرية المشتركة أن أمانة جماعة المحيط الهادئ ستقدم المساعدة التقنية لربط استراتيجية شباب تونغا باستراتيجية شباب المحيط الهادئ لعام ٢٠١٠ فضلاً عن تصميم مرافق مركز وسائل الإعلام للشباب والمساعدة على إنشائه، بما في ذلك بناء قدرات الموظفين^(١٤٠).

١٣٠- واستضافت تونغا في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ حلقة عمل إقليمية لتلبية الاحتياجات الإقليمية والوطنية إلى وضع تدابير محصنة للأمن في الفضاء الإلكتروني. وشملت النقاط الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال تهديد جريمة الفضاء الإلكتروني؛ والمعايير الدولية لتشريعات الفضاء الإلكتروني؛ والقانون الجنائي والإجرائي؛ والتدريب على الفضاء الإلكتروني للشرطة والقضاة والمدعين العامين؛ والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون ومقدمي خدمة الإنترنت^(١٤١).

١٣١- وكانت حلقة العمل المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني متابعة للجهود المبذولة وفقاً للإعلان الذي أصدرته تونغا بعد مؤتمر المحيط الهادئ الإقليمي بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ودعا الإعلان إلى التعاون بين أمانة جماعة المحيط

الهادئ ومجلس أوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات لوضع أطر سياسية وتشريعية لمكافحة الجريمة وتعزيز الأمن في الفضاء الإلكتروني في المنطقة^(١٤٢).

١٣٢ - ونظم مركز مواجهة الأزمات الخاصة بالنساء والأطفال برنامجاً للقادة الناشئين من الشباب في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١١. وكان الهدف من هذا البرنامج هو تشجيع وإعداد واختبار الشباب من مختلف الأوساط ليكونوا مدافعين عن حقوق الإنسان والتركيز بشكل خاص على حقوق المرأة والطفل، والتغير البيئي والاجتماعي، والهدف العام المتمثل في تعزيز القضاء على العنف ضد المرأة والطفل^(١٤٣).

١٣٣ - وحضر برلمانيو تونغا منتدى للدعوة دام يوماً واحداً بشأن حقوق الطفل والرصد الإنذاري في الوقت الحقيقي لبرلمانيي تونغا - والهدف هو إعطاء البرلمانين نظرة شاملة عن حقوق الطفل وتبسيط الضوء على الأدلة المجمعة خلال رصد إنذاري في الوقت الحقيقي أجرته اليونيسيف^(١٤٤).

واو- المصادقة على المعاهدات وتقديم التقارير بموجب المعاهدات والعمل مع آليات حقوق الإنسان بشكل عام

١- النظر في التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل)^(١٤٥)

١٣٤ - تقوم تونغا حالياً بصياغة تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعترم تقديم مشروع هذه التحفظات ليعلق عليها عامة الناس قبل إيداعها مع صك الانضمام.

١٣٥ - ورغم أن تونغا لم تنظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن المحاكم في تونغا أحالت إلى هذه الاتفاقية وطبقها.

١٣٦ - ففي قضية راء ضد فولاً [٢٠٠٥]، تونغا LR.404، لم تتردد المحكمة في تطبيق قضايا دولية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، رغم أنها لا تنطبق مباشرة على تونغا أو أن تونغا لم تصدق بعد على العهد. واعترف بأن المبادئ الواردة في العهد وفي النصوص العديدة المستشهد بها تعكس الظروف السائدة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. ولم يوقف المحكمة عدم تصديق المملكة على العهد^(١٤٦).

١٣٧ - ورغم أن تونغا لم تنظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب، فإن المحاكم في تونغا تطبق هذه الاتفاقية.

١٣٨- ففي قضية فانغويو ضد راء [٢٠١٠] تونغا LR 124، أبطلت محكمة الاستئناف حكم جلد الذكور من الشباب المجرمين. ورأت محكمة الاستئناف أن الجلد يمكن أن يُعتبر غير قانوني في تونغا رغم وجود أحكام تشريعية تسمح بالجلد. وحظر التعذيب جزء من القانون الدولي العرفي وهو قاعدة لا يمكن أن تخرج عنها الدول، سواء أكانت أم لم تكن طرفاً في المعاهدات المختلفة من قبيل اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر هذه الممارسة^(١٤٧).

١٣٩- ورغم أن تونغا لم تنظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، فإن مبادئ العهد مدرجة في قوانين تونغا، التي تشمل الحق في رعاية صحية ملائمة، والحق في التعليم، والحق في سكن لائق وفي الغذاء والمأوى، والحق في أجور عادلة والمساواة في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية.

- قانون التعليم s.52: يقضي هذا القانون بالتعليم الإلزامي للجميع بين سني ٦ و ١٣ ضمناً.
- قانون الخدمات الطبية s.9: ينص هذا القانون على أن الهدف الأساسي للخدمة الطبية العامة هو توفير السكن والمعونة الطبية والجراحية لجميع رعايا تونغا دون أي دفع فردي.
- قانون صندوق المعاشات: يشمل هذا القانون استحقاقات الإعاقة الكاملة والدائمة.
- قانون (تعديل) الجنسية لعام ٢٠٠٧: يسمح هذا القانون للنساء في تونغا اللواتي يتزوجن بغير مواطني تونغا ولأطفالهن بالاحتفاظ بجنسية تونغا.
- قانون (تعديل) الجرائم الجنائية لعام ١٩٩٩: يسمح هذا القانون بمقاضاة الاغتصاب الزوجي^(١٤٨).

٢- تقديم تقاريرها بانتظام إلى هيئات معاهدات الاتفاقيتين اللتين هي طرف فيهما (اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز العنصري)^(١٤٩)

١٤٠- تقبل تونغا بأنها تأخرت في تقديم تقارير منتظمة، ولكن ذلك ناتج عن قلة الموارد البشرية وهيمنة أولويات أخرى وقلة الموارد المالية. وتتعهد تونغا بتحسين سجل تقاريرها للجولة المقبلة من الاستعراض الدوري الشامل.

١٤١- وأصدرت تونغا مشروع تقريرها الأولي المتعلق باتفاقية حقوق الطفل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ ليلقى عليه عامة الناس^(١٥٠). وعُقدت في وقت لاحق في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ حلقة عمل لمناقشة التقرير الأولي المتعلق باتفاقية حقوق الطفل؛ وحضر هذه الحلقة ممثلون للوزارات الحكومية واليونيسيف والكنائس والمنظمات غير الحكومية،

مما وفر بيئة جرد مؤاتية لمساهمة تعاونية في إعداد الصيغة النهائية للتقرير الأولي المتعلق بالاتفاقية^(١٥١).

١٤٢- وقدمت تونغا ١٣ تقريراً إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري^(١٥٢). ونظراً للقيود المفروضة على الموارد البشرية والمالية، تراكمت لدى تونغا عدة تقارير مستحقة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

١٤٣- ورغم أن تونغا لم تنص بعد على اتفاقية حقوق الطفل في تشريعاتها الوطنية، فإن المحاكم طبقت الاتفاقية في عملية التفسير.

١٤٤- ففي قضية *تون ضد الشرطة* [٢٠٠٤]، تونغا L.R. 144، رأت المحكمة العليا أنه، رغم عدم إمكان إنفاذ اتفاقية حقوق الطفل إلا بسن تشريعات، فإن الحاجة إلى هذه الاتفاقية تنبع من الإدراك المقبول على نطاق واسع بأن ثمة حاجة إلى معاملة الأطفال بطريقة مختلفة عن البالغين فيما يتعلق بالشرطة وإجراءات المحكمة. وحتى دون وجود تشريعات وطنية تعكس أحكام الاتفاقية، فإن من حق المحكمة أن تحيل إلى هذه الأحكام للاسترشاد بها فيما يخص الأشكال المقبولة لمعاملة الأطفال^(١٥٣).

٣- إخطار الوكالات المانحة المحتملة بنوع المساعدة التقنية التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات^(١٥٤)

١٤٥- تعمل تونغا مع كل من المنظمات الإقليمية والدولية كما ورد أعلاه، لا سيما أمانة جماعة المحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، بشأن نوع المساعدة التقنية التي تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

٤- السعي رسمياً إلى تجديد طلب المساعدة الذي قدمته إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وعن طريق الصندوق الاستئماني للاستعراض الدوري الشامل الذي أنشئ خصيصاً للمساعدة في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل^(١٥٥)

١٤٦- يسرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة ومركز موارد الحقوق الإقليمي لجماعة المحيط الهادئ بصورة مشتركة حلقة عمل في شباط/فبراير ٢٠١٢ وفرت فرصة للفريق العامل الحكومي والأعضاء المنتخبين والمنظمات غير الحكومية للتفكير في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

١٤٧- وستستمر تونغا فعلاً في السعي للحصول على المساعدة من هذا المرفق في المستقبل.

٥- مواصلة التعاون مع المجتمع المدني في تنفيذ النتائج (عملية الاستعراض الدوري الشامل)^(١٥٦)

١٤٨- شارك المجتمع المدني في حلقة العمل التي يسرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في شباط/فبراير ٢٠١٢ للتفكير في عملية الاستعراض الدوري الشامل^(١٥٧).

٦- تقاسم خبراتها في الاستعراض الدوري الشامل مع الدول الأخرى في منطقة جزر المحيط الهادئ^(١٥٨)

١٤٩- نُشر تقرير تونغا الأول للاستعراض الدوري الشامل (٢٠٠٨) على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل بنفاذ سهل لتراه دول جزء المحيط الهادئ الأخرى.

١٥٠- واستُخدم الاستعراض الدوري الشامل لتونغا في الحلقة الدراسية لبناء القدرات في المحيط الهادئ بشأن الاستعراض الدوري الشامل كمثال لجزر المحيط الهادئ الأخرى التي لم تقدم تقريراً^(١٥٩).

٧- المشاركة بوجه أكمل مع الآلية الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما مع الإجراءات الخاصة^(١٦٠)

١٥١- منذ التقرير الوطني الأول، ليس الفريق العامل المسؤول عن تقديم هذا التقرير على علم بأي طلبات خاصة تتعلق بالآلية الدولية لحقوق الإنسان. وتقبل تونغا بأن هذا الأمر يمكن أن يكون ناتجاً عن عدم وجود أي سلطة مركزية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان. وستوصي تونغا الحكومة بتعيين وكالة حكومية قائمة لتكون مسؤولة عن قضايا حقوق الإنسان في تونغا.

Notes

- 1 A/HRC/WG.6/2/TON/1.
- 2 A/HRC/8/48.
- 3 A/HRC/DEC/8/130.
- 4 Cabinet Decision number 45 of 27 January 2012.
- 5 Final UPR Tonga Program 2012.
- 6 Recommendation 1 and 2 – Holy See and Switzerland.
- 7 Constitutional and Electoral Commission Act 2008, Act number 5 of 2008 passed by the Legislative Assembly on 22 July 2008, received Royal Assent on 23 July 2008, and further amended by the Legislative Assembly on 3 November 2008 by Act number 23 of 2008, which received Royal Assent on 6 November 2008 (CEC Act).
- 8 CEC Act, Schedule 1, clause 1(1).
- 9 CEC Act, Schedule 2.
- 10 CEC Act, Schedule 3.
- 11 CEC Act, ss, 5, 6, 7 and 9.
- 12 The Commissioners were: the Chairman was the former Tongan Chief Justice Gordon Ward, now Sir Gordon Ward of Turks and Caicos; Hon 'Alipate Tu'ivanuavou Vaea, as he then was, now Lord Vaea of Houma, Nobles Representative to the Legislative Assembly and Minister of Internal Affairs; Dr Sitiveni Halapua, now Peoples Representative to the Legislative Assembly; Dr 'Ana Maui Taufe'ulungaki, now Non-Elected Representative to the Legislative Assembly and Hon Minister of Education and Training; and, Sione Fonua, politician and law practitioner of the Supreme Court of Tonga and barrister and solicitor of the High Court of New Zealand.
- 13 Recommendation 20 – Bangladesh.
- 14 Recommendation 26 – Algeria.
- 15 Recommendation 5 – Switzerland, Czech Republic, Canada, Turkey.
- 16 United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Regional Office for the Pacific, A region-wide assessment of laws on the prevention of torture and other ill-treatment of

- detainees (2009) 3.
- 17 [2008] Tonga LR 304.
- 18 United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Regional Office for the Pacific, A region-wide assessment of laws on the prevention of torture and other ill-treatment of detainees (2009) 3.
- 19 United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) Regional Office for the Pacific, A region-wide assessment of laws on the prevention of torture and other ill-treatment of detainees (2009) 3.
- 20 Recommendation 4 – Canada.
- 21 Tonga Police Act 2010, s.100(2).
- 22 *Police v Hala’ufia and ors.*
- 23 Moleni F Taufu, Tonga Prison Department, 23rd Asia and Pacific Conference of Correctional Administrators (29 August 2003)1.
- 24 Prison Act 2010, s.112 (2).
- 25 Prisons Act 2010, s 97.
- 26 Recommendation 31 – Canada.
- 27 Tonga Aid Programme <http://www.aid.govt.nz/where-we-work/pacific/tonga> (2012).
- 28 Recommendation 21 and 22 – France , Canada, Republic of Korea.
- 29 Tonga Government engages in National Consultation in its commitment to a Freedom of Information Policy (16 February 2012) Ministry of Information and Communication.
- 30 Tonga Government engages in National Consultation in its commitment to a Freedom of Information Policy (16 February 2012) Ministry of Information and Communication.
- 31 Final Consultation on new Freedom of Information Policy (19 June 2012).
- 32 Lord Tu’ivakano wishes to acknowledge World Press Freedom Day www.mic.gov.to (03 April 2011).
- 33 Lord Tu’ivakano wishes to acknowledge World Press Freedom Day www.mic.gov.to (03 April 2011).
- 34 Recommendation 28 – Slovenia.
- 35 United Nations (2011). “Convention and Optional Protocol Signatures and Ratifications”, on the United Nations Enable website, accessed from www.un.org/disabilities/countries.asp?navid=12&pid=166 on 17 October 2011.
- 36 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 3.
- 37 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 4.
- 38 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 5.
- 39 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 6.
- 40 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 13.
- 41 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 13.
- 42 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 16.
- 43 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) – Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 16.
- 44 Bureau of Democracy, Human Rights and Labour, 2011 Human Rights Report: Tonga (2011).
- 45 PRIDE <http://rowintonga.blogspot.com/2010/09/pride.html> (30 September 2010).
- 46 Josephine Latu, Season of giving helps out less fortunate (26 December 2010).
- 47 Recommendation 29 – Republic of Korea.
- 48 Good Governance Commission Bill explanatory notes (2012) 1.

- 49 Tonga's democratic government- one year on www.mic.gov.to (5 December 2011).
- 50 Recommendation 23 and 24 – Canada, France.
- 51 Paris Principles- s.1 A national institution shall be vested with competence to promote and protect human rights. S.3(a) To submit to the Government, Parliament and any other competent body, on an advisory basis either at the request of the authorities concerned or through the exercise of its power to hear a matter without higher referral, opinions, recommendations, proposals and reports on any matters concerning the promotion and protection of human rights; the national institution may decide to publicize them; these opinions, recommendations, proposals and reports , as well as any prerogative of the national institution, shall relate to the following areas...
Refer to National Human Rights Institutions- History, Principles, Roles and Responsibilities, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights 27.
- 52 S.3(b) To promote and ensure the harmonization of national legislation, regulations and practices with the international human rights instruments to which the State is a party, and their effective implementation.
- 53 Graham Leung, National and Regional Institutions for Human Rights (presentation) SPC/RRRT (2011).
- 54 Outcome Statement: Conflict Prevention Workshop for FRSC Officials 2012
http://www.peaceportal.org/articles/-/asset_publisher/9mYE/content/id/129951394 (04 June 2012).
- 55 Recommendation 10 – Algeria.
- 56 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7.
- 57 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7.
- 58 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7.
- 59 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 8 *The BPFA is an agenda for women's empowerment. It aims at accelerating the implementation of the Nairobi Forward- looking Strategies for the Advancement of Women and at removing all the obstacles to women's active participation in all spheres of public and private life through a full and equal share in economic , social, cultural and political decision- making. It sets a 30 per cent target for women at all levels of decision-making.*
- 60 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7 *Article 7 with support of Articles 4 & 5 deals with women's representation in politics and decision-making.*
- 61 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 8 *The Commonwealth focuses on four critical concerns (1) Gender, democracy, peace and conflict; (2) Gender, human rights and law (3) Gender, poverty eradication and economic empowerment; (4) Gender and HIV/AIDS. Critical concern 1 reiterates the 30 per cent target for women in decision making by 2015.*
- 62 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 8 *For governments to ensure a gender perspective and participation of women in the peace dialogue and decision- making processes of the country.*
- 63 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 9 *Commonwealth Heads of Government agreed that gender equality is a fundamental principle.*
- 64 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 6.
- 65 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7 *Clear gender commitments are made in Strategic Development 7 – which is linked directly to the Gender and Development Policy.*
- 66 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7.
- 67 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 7.
- 68 2nd National Millennium Development Goals Report- Tonga, Ministry of Finance and National Planning (September 2010) 20.
- 69 Camp GLOW Tonga tour to Parliament www.tonganparliament.gov.to (2012).
- 70 'Ofa Guttenbeil, Advancing Women's Representation in Tonga (2008) 12.
- 71 Kingdom of Tonga/ Pule'anga Fakatu'i 'o Tonga (Female Suffrage 1960) – Independent 1970, Formerly a British Protectorate with total autonomy (11 May 2011) 1.
- 72 Country Health Information Profile- Tonga (2011) 422.
- 73 Recommendation 11 – Turkey.
- 74 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 43.
- 75 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 42.

- 76 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 42.
- 77 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 42.
- 78 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 43.
- 79 Sean Hobbs and Gina Houng Lee, Cover Report: Protecting Women and Children in the Pacific, Countries take action (2012) 6.
- 80 National Study on Domestic Violence against Women in Tonga, Ma'a Fafine mo e Famili (June 2012) 93.
- 81 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 1.
- 82 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 1.
- 83 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 1.
- 84 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 2.
- 85 PPDVP Annual Report (1 July 2009–30 June 2010) 89.
- 86 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 5.
- 87 Pacific Islands Forum Reference Group to Address Sexual and Gender Based Violence – Tonga Country Visit Report (9–11 March 2011) 6.
- 88 Sean Hobbs and Gina Houng Lee, Cover Report: Protecting Women and Children in the Pacific, Countries take action (2012) 7.
- 89 Family Protection Bill 2012.
- 90 Recommendation 12 – Slovenia.
- 91 Treva Braun (editor) Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 20.
- 92 Polotu Fakafanua- Paunga, Permanent Mission of the Kingdom of Tonga to the UN- Commission on the Status of Women, 56th session, National Statement, New York (02 March 2012).
- 93 Treva Braun (editor) Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 21.
- 94 Treva Braun (editor) Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 20.
- 95 Recommendation 9 – Algeria.
- 96 Public Service Instructions 2010.
- 97 2nd National Millennium Development Goals Report: Tonga , Ministry of Finance and National Planning , (September 2010) 15.
- 98 2nd National Millennium Development Goals Report: Tonga , Ministry of Finance and National Planning , (September 2010) 15.
- 99 2nd National Millennium Development Goals Report: Tonga , Ministry of Finance and National Planning , (September 2010) 15.
- 100 Australia presents better opportunity for Tongan labourers , Tonganz.net (20 May 2012) 1.
- 101 Treava Bruan, Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments- Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 17.
- 102 Treava Bruan, Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments- Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 20.
- 103 Recommendation 6 and 7 – Israel and Japan.
- 104 Prime Minister Sevele Don't Respect Women's Rights and Threatened by Women Leaders , Tongan Women National Congress (2009) 1.
- 105 Polotu Fakafanua- Paunga, Permanent Mission of the Kingdom of Tonga to the UN- Commission on the Status of Women, 56th session, National Statement, New York (02 March 2012).
- 106 Pacific Prevention of Domestic Violence Programme : Update of Baseline in-country review- Tonga Report, Prepared for NZ Police by Michael Roguski and Venezia Kingi, Victoria University of Wellington (January 2011) 8.
- 107 Royal Land Commission Final Report (2012) 54.
- 108 Royal Land Commission Final Report (2012) 55.

- 109 Royal Land Commission Final Report (2012) 55.
- 110 Royal Land Commission Final Report (2012) 55.
- 111 Royal Land Commission Final Report (2012) 56.
- 112 Royal Land Commission Final Report (2012) 58.
- 113 Recommendation 14 – Mexico.
- 114 Government of Tonga: Ministry of Education, Women’s Affairs & Culture <http://pacific.scoop.co.nz/2012/03/tongan-govtstatement-delivered-at-csw/> (19 March 2012).
- 115 Commitment to Dialogue between Government and CSO’s <http://www.wccctonga.org/news/wccc-update-on-dv-legislationconsultations-21-feb-2012/> (17 February 2012).
- 116 Commitment to Dialogue between Government and CSO’s <http://www.wccctonga.org/news/wccc-update-on-dv-legislationconsultations-21-feb-2012/> (17 February 2012).
- 117 Recommendation 19 and 20 – Morocco and Bangladesh.
- 118 CSFT Community Development Workshop, Civil Society Forum of Tonga (2012).
- 119 Pacific Disability Forum (PDF) and Australia Pacific Islands Disability Support (APIDS) - Capacity Development for Effective and Efficient Disabled Persons Organizations in Pacific Island Countries – Tonga (March 2012) 3.
- 120 Tonga- Phase 3: Reports on implementation of activities- Racial Discrimination and Minority Rights (2007).
- 121 Police and Rugby team up in Tonga to tackle domestic violence www.mic.gov.to (8 November 2011).
- 122 Recommendation 20 – Bangladesh.
- 123 Peaua Heimuli, Kingdom of Tonga – Report by the Focal Point (2012) 1.
- 124 Peaua Heimuli, Kingdom of Tonga – Report by the Focal Point (2012) 1.
- 125 Peaua Heimuli, Kingdom of Tonga – Report by the Focal Point (2012) 1.
- 126 Treava Bruan, Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 17.
- 127 Treava Bruan, Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 17.
- 128 Pacific Education Development Framework- Vision Impairment (PEDF-VI) 2011- 2015.
- 129 Priscilla Puamau and Frances Pene (editors), Inclusive Education in the Pacific, University of the South Pacific, PRIDE Project 29.
- 130 Pesi Fonua, Open Schooling gives learners an opportunity to finish education www.matangitonga.to (16 November 2011).
- 131 Recommendation 27– Turkey.
- 132 Tonga’s Freedom of Information Policy launched (28 June 2012) Tonga Broadcasting Commission.
- 133 Tonga’s Freedom of Information Policy launched (28 June 2012) Tonga Broadcasting Commission.
- 134 Legal Aid Bill 2012.
- 135 His Majesty King George Tupou V: A Monarch for a Time of Change www.mic.gov.to (23 March 2012).
- 136 Recommendation 18 – Mexico.
- 137 Press Release – New Zealand supports democratic process in Tonga www.mic.gov.to (11 December 2008).
- 138 Prince Tungi opens Joint Consultations on Gender Development and Capacities for peace issues www.mic.gov.to (20 August 2012).
- 139 Joint Country Strategy 2009-2013 in support of Tonga’s Strategic Development Plan 9 2009-2013 (2009) SPC 11.
- 140 Joint Country Strategy 2009-2013 in support of Tonga’s Strategic Development Plan 9 2009-2013 (2009) SPC 14.
- 141 Need for regional cyber-security pushed in Nuku’alofa www.mic.gov.to (29 April 2011).
- 142 Need for regional cyber-security pushed in Nuku’alofa www.mic.gov.to (29 April 2011).
- 143 Launched: Inspiring- Young Emerging Leaders Programme www.wccc.to (19 March 2010).
- 144 Tonga MPs attending advocacy forum on child rights and real time sentinel monitoring parliament website. (2012).
- 145 Recommendation 3, 5, 6 and 7 – Mexico, Brazil, Italy, Switzerland, Turkey, Netherlands, Brazil, Czech Republic, New Zealand, Turkey, United Kingdom, Brazil, Canada, Israel and Japan.
- 146 Hurights Osaka, Human Rights Education in Asia- Pacific (Volume 2) (2011) 253.
- 147 Peter Creighton (editor) Pacific Human Rights Law Digest, Volume 3, PHRLD (2011) 46.
- 148 Treva Braun (editor) Stocktake of the gender mainstreaming capacity of Pacific Island governments – Tonga, Secretariat of the Pacific Community (2012) 21.

- 149 Recommendation 8 and 17 – Czech Republic and Japan.
 - 150 Tonga: Children’s Rights References in the Universal Periodic Review, Child Rights International Network (14/05/2008)2.
 - 151 Tonga: Children’s Rights References in the Universal Periodic Review, Child Rights International Network (14/05/2008) 3.
 - 152 Tonga’s review in the working group (14 May 2008) – Report by Tiffany Henderson 1.
 - 153 Imrana Jalal and Joni Madrawiwi (Volume 1) Pacific Human Rights Law Digest, Volume 1, PHRLD (2005) 66.
 - 154 Recommendation 13 – New Zealand.
 - 155 Recommendation 16 – Egypt.
 - 156 Recommendation 30 – United Kingdom.
 - 157 Commitment to Dialogue between Government and CSO’s <http://www.wccctonga.org/news/wccc-update-on-dv-legislationconsultations-21-feb-2012/> (17 February 2012).
 - 158 Recommendation 15 – Philippines.
 - 159 Pacific Countries share UPR experiences (2012).
 - 160 Recommendation 3 – Mexico.
-